

The Effects of Accounting Conservatism on Selected Financial Ratios for Stocks: An Applied Study on Investment Companies Listed on the Palestine Stock Exchange

أثر التحفظ المحاسبي على بعض النسب المالية المختارة للأسهم (دراسة تطبيقية على شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين)

Abdelrahman Rashwan^{1*}, Essam Al-Taweel².

¹University College of Science and Technology, Gaza, Palestine.

²Al-Aqsa University, Gaza, Palestine.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 14 Mar 2022

Accepted 12 May 2022

Published 01 Jan 2024

*Corresponding author:

University College of Science and Technology, Gaza, Palestine.

Email: abdrashwan@yahoo.com.

Abstract

This study aimed to identify the effect of accounting conservatism on the financial ratios of shares of investment companies listed on the Palestine Stock Exchange. The research adopted a descriptive analytical approach, and data were collected from the annual reports of the target companies during the period from 2015 to 2019. Time series analysis was used to find, analyze, and measure the effect of the study variables during this period. A sample of 45 companies was used, and E-Views 9 was employed to analyze the collected data.

The results of the study indicated that there is no effect of accounting conservatism in the financial reports issued by the investment companies listed on the Palestine Stock Exchange. The study recommends the necessity for investment companies to increase the level of accounting conservatism to a reasonable level that can improve the quality of the financial reports available to users, thereby maintaining the credibility and transparency of the financial reports published by these companies.

Key words: Accounting, Conservatism, Financial Ratios, Investment Companies, Palestine Stock Exchange.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على بعض النسب المالية المختارة لأسهم شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية السنوية الخاصة بالشركات المستهدفة للفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٩)، كسلسلة زمنية لغرض العثور تحليل وقياس الأثر بين متغيرات الدراسة خلال هذه الفترة بواقع (٤٥) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي E-views 9 لإدخال ومعالجة وتحليل البيانات.

أثبتت نتائج الدراسة بأنه لا يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين. بناء على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة إلزام شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين بزيادة مستويات التحفظ المحاسبي ضمن مستويات معقولة من شأنها أن تزيد من جودة التقارير المالية المتاحة للمستخدمين من أجل الحفاظ على مصداقية وشفافية التقارير المالية التي يتم نشرها هذه الشركات.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، النسب المالية، شركات الاستثمار، بورصة فلسطين.

١. المقدمة

١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

يعد التحفظ المحاسبي أحد أبرز القضايا المحاسبية التي نالت اهتمام العديد من الباحثين، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، كذلك امتد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي إلى المجال المهني، وبالتالي يتضح أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً بالغ الأهمية في ضبط سلوك الإدارة تجاه اختيار السياسات المحاسبية، حيث يدفعنا نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تعمل على دعم المركز المالي للشركة بالدرجة الأولى، وتحافظ على مصالح الأطراف العديدة المرتبط بها، بغض النظر عن تعارض أو توافق هذه المصالح، خصوصاً أصحاب الديون وحملة الأسهم، وينأى بها عن السياسات المحاسبية المتحررة التي قد تستغلها في تحقيق مصالح مالية، أو لطرف معين على حساب طرف أو أطراف أخرى، وهو ما يهدد سلامة وكفاءة المركز المالي لمشاركة، ويخل بالتوازن المطلوب بين أصحاب المصالح المرتبطين بها، وبالتالي تخفيض قيمتها في السوق (أبو خزانه، ٢٠١١).

يجد المحاسبون أنفسهم بحاجة مستمرة لتطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي، وإتباع أسلوب الحيطه والحذر، في ظل جدل وانتقادات وشكوك متزايدة بمصداقية التقارير المالية والتي تتعرض لدرجات متفاوتة منه في الممارسات المحاسبية، مما جعل من الصعب إهمال أثره المتوقع على مستوى التحليل المالي، ليصبح تأثيره مختلفاً من شركة إلى أخرى، ولا يخفى على مستخدمي القوائم المالية أنه أصبح أساساً مهماً لتمييز الشركات في أدائها، ومقياساً مهماً لمستخدمي القوائم المالية في تصنيف الشركات حسب درجة مصداقية ودقة أدائها.

كما أن التحفظ المحاسبي للبيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تلعب دوراً أساسياً في بورصة فلسطين، والتي تجسد وتعكس طبيعة السياسات المحاسبية المطبقة، وطبيعة المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم وتغيراتها، وتوفير المعلومات الأساسية التي يجب أن يعتمد عليها المستثمرين في تحديد أسعار الأسهم على أساس سليم، وتقييم أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومن ثم تحديد مجالات الاستثمار المناسبة، ولكن تحديد أسعار الأسهم وعوائدها يتطلب أن يعتمد المستثمرين على تحليل النسب المالية للقوائم المالية المعدة وفق التحفظ المحاسبي لتحديد أفضل مجالات الاستثمار والتي يجب أن توجه إليها أموال المستثمرين.

المحور الأول: ماهية التحفظ المحاسبي

أولاً: مفهوم التحفظ المحاسبي

يقصد بمفهوم التحفظ المحاسبي بأنه: "مقياس تقليدي يتم عن طريقة تسجيل الخسائر والمصروفات فور حدوثها والأرباح الإيرادات بعد تحقيق منها" (Lu x. , 2012)، و يقصد بالتحفظ المحاسبي كما أشار له (Stergios L., et al., 2013) بأنه: "حصول المحاسب على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأرباح أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالخسائر، وأشار كلاً من (Goh & Li, 2011) بأن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عرف التحفظ المحاسبي بأنه: "نصرف حذر بشأن ظروف عدم التأكد وذلك لضمان أن عدم التأكد والمخاطرة الملازمة له في بيئة الأعمال تم أخذها بعين الاعتبار.

أما (Hellman 2008) تحدث عن مفهوم التحفظ المحاسبي كما عرفه مجلس معايير إعداد التقارير المالية (IASB) بأنه "الحذر أو التحفظ وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الأرباح بأكبر مما يجب، وعدم تقييم الخصوم والمصروفات بأقل مما يجب.

ثانياً: أهمية التحفظ المحاسبي

تتلخص أهمية التحفظ المحاسبي في العناصر التالية:

- يعتبر التحفظ المحاسبي ذو أهمية في حماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة والتي قد تميل إلى إتباع سياسات انتهازية تؤدي إلى تضخيم الأرباح الموزعة، وحماية مصالح أصحاب الديون من خلال عدم توزيع المكاسب غير المحققة على حملة الأسهم (عبد الملك، ٢٠١٢).
- تولد الحاجة لمستخدمي القوائم المالية إلى هامش أمان لحماية مصالحهم من أي نتائج عكسية غير محببة، لذلك فإنه في اعتقادهم أن الأرقام المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج جيدة مرغوبة (عوجه، ٢٠١٧). يساعد المستثمرين في الأسواق المالية، لأن القوائم المالية الأكثر تحفظاً تكون ذات معلومات أكثر مصداقية وشفافية، كما أن القوائم المالية المتحفظة تجعلهم أكثر إدراكاً بأن انخفاض الأرباح المحاسبية لا يعكس انخفاض أداء الشركة الاقتصادي، ونتيجة لذلك توصلت بعض الدراسات إلى حقيقة مفادها أن المنافع المستخلصة من التحفظ المحاسبي تفوق مساوئ تطبيقه (Watts & Lafond, 2008)، يساهم التحفظ المحاسبي في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية؛ حيث تعتبر جودة الإفصاح نتيجة طبيعية للسياسات المحاسبية المتحفظة الأساسية والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية (عبد الملك، ٢٠١٢).
- يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم أصولها والتزامها في حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين (النجار، ٢٠١٤).
- يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في المجال المحاسبي إلى معلومات أكثر موضوعية (إقبال والقضاة، ٢٠١٥).

ثالثاً: أهداف التحفظ المحاسبي

يهدف التحفظ المحاسبي إلى الأهداف التالية (إقبال والقضاة، ٢٠١٤):

- يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملاءمة وجودة المعلومات المحاسبية.
- يساعد استخدام التحفظ المحاسبي على عدم إفلاس وانهايار الشركات.
- يعتبر إعداد تقارير مالية متحفظة هو مطلب للمساهمين والمقرضين.
- يستخدم التحفظ المحاسبي كأداة لتخفيف حالة عدم التأكد للتوقعات المتعلقة في إعداد القوائم المالية.
- يعد التحفظ المحاسبي الأداة المناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسبين عند إعداد القوائم المالية.

رابعاً: إيجابيات التحفظ المحاسبي

هناك العديد من الإيجابيات للتحفظ المحاسبي منها ما يلي (عوجه، ٢٠١٧):

- يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم أصول الشركة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين.
- يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية نوعاً ما، أي ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية تكون عادةً معبراً عنها وفق معايير المحاسبة الصادرة.
- يساهم استعمال التحفظ المحاسبي إلى ما من شأنه أن يؤدي إلى تجنب المحاسبين أخطار نشر معلومات قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد إنها معلومات صحيحة.
- يحتاج مستخدمي القوائم المالية إلى هامش أمان لحماية أنفسهم من أي نتائج عكسية، حيث يرغبون في الأرقام المتحفظة اعتقاداً منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج سلبية.

خامساً: سلبيات التحفظ المحاسبي

من أهم السلبيات للتحفظ المحاسبي ما يلي (Obeidot, 2003):

- يتعارض استخدام التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية كالحياذية، القابلية للفهم، الثبات والتمثيل الصدق، والتعارض الواضح ما بين التحفظ المحاسبي وخاصة الاتساق والثبات، تتجلى بوضوح عند التحفظ في مجال تقييم مخزون آخر المدة في حالة تقييمه وفقاً لقاعدة الكلفة أو السوق أيهما أقل إلى تقييمهما على أساس التكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى وهذا ليس ثبات على القواعد نفسها من سنة إلى أخرى مما يجعل المقارنة والإجراءات التحليلية غير ممكنة.
- قد يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، أي إظهار الإيرادات والأصول والمصاريف والالتزامات بقيمة تختلف عن حقيقتها.
- المبالغة في التخفيض من قيم الأصول والإيرادات، والزيادة في قيم المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن مبالغ الأصول والإيرادات إذا ما قُيِّمت بالانخفاض وكذلك المصروفات والالتزامات إذا ما قُيِّمت بالزيادة مما يتسبب بمخاطرة عالية أيضاً لأنه قد يضر في مصالح بعض الأطراف التي تعتمد على تلك المعلومات قد تتخذ بسببه قرارات غير رشيدة من قبل بعض الأطراف ذوي المصلحة بالشركة.
- يلجأ المحاسبون إلى استخدام التحفظ المحاسبي عند حماية أنفسهم في بعض الأحيان من المساءلة التي قد يتعرضون لها، دون الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان هذا التصرف قد يضر ببعض الأطراف ويحقق منافع إلى أطراف أخرى ذوي علاقة بالشركة أو ممن تربطهم مصلحة بالشركة.

سادساً: أنواع التحفظ المحاسبي

- التحفظ المشروط: هو عدم التماثل في توقيت الاعتراف، أي الاعتراف بشكل أسرع للأنباء السيئة من الأنباء الجيدة وفيما يتعلق بالأرباح من خلال تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية، هذا يعني استجابة الأرباح للأخبار السيئة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة (Ball & Shivakumar, 2005) ومن الأمثلة على ذلك استخدام طريقة محاسبية معينة في بداية دورة حياة الأصل تعكس الانخفاض في القيمة الدفترية لصافي الأصول بالمقارنة مع قيمتها السوقية خلال فترة حياة الأصل، كالأصول غير الملموسة غير المعترف بها (الشهرة المتولدة داخلياً) (Ruch & Taylor, 2015).
- التحفظ غير المشروط: هو الإبلاغ عن القيمة الأقل لصافي الأصول أي تخفيض قيم صافي الأصول أو الإفصاح عن القيمة الدفترية الأقل لحقوق الملكية (Pope & Walker, 2003)، ومن أمثلته تطبيق التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم الأصول، أي التحفظ الغير مشروط غير مرتبط بالأخبار السيئة أو الجيدة وعلاقة الأرباح بهما. (عوجة، ٢٠١٧)

سابعاً: نماذج قياس التحفظ المحاسبي

تعددت النماذج المستخدمة في قياس درجة التحفظ المحاسبي، ومن أهم هذه المقاييس:

نموذج (Basu, 1997)

ويعرف أيضاً بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، وقد تم استخدام هذا النموذج من قبل العديد من الدراسات على المستوى الدولي، وهو يفترض الحقيقة التي مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة، ويفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر وهو جوهر التحفظ المحاسبي إذ تؤدي المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة الاستجابة لهذه المكاسب والخسائر أي أن التحفظ المحاسبي يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، إذ تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، وقد تنبأ (Basu) أن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في نفس الفترة. (النجار، ٢٠١٣)، ويعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج تطبيقاً لقياس التحفظ المحاسبي لعدة سنوات، حيث كان المقياس الوحيد في أدبيات المحاسبة المستخدمة في قياس التحفظ من خلال التوقيت غير المتماثل في الأرباح.

نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Beaver & Ryan, 2000)

يقوم هذا النموذج على استخدام القيمة السوقية ونسبتها إلى القيمة الدفترية كمقياس للتحفظ المحاسبي، حيث تبين بأن التحفظ المحاسبي يميل إلى تقليل القيمة الدفترية الصافية كنسبة من القيمة السوقية الفعلية، وعليه فإن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يشير إلى درجة أعلى من التحفظ المحاسبي (صراوي، ٢٠١٩).

نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للأقل من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة سياسة محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقيم الأعلى للأصول مقابل قيمتها السوقية بمعنى أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب وهو جوهر التحفظ المحاسبي الذي نادى به نظرية المحاسبة، بينما إذا ارتفعت نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية أعلى من الواحد الصحيح عن فترة زمنية يشير إلى استخدام الشركة لسياسات محاسبية غير متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح والقوائم الأعلى لأصول الشركة بمعنى أن الشركة مقيمة بأعلى مما يجب ويمكن قياس التحفظ وفق المعادلة الآتية:

– المعادلة (١): التحفظ = القيمة الدفترية / القيمة السوقية (سعر السهم بالسوق).

– المعادلة (٢): القيمة الدفترية = (الأشهر العادية + احتياطي الأرباح) / عدد الأسهم (عوجه، ٢٠١٧).

المحور الثاني: التحفظ المحاسبي وأثره على مؤشرات النسب المالية المختارة للأسهم

سيتم في هذه الدراسة التطرق إلى بعض النسب المالية المختارة للأسهم والمتعلقة بموضوع الدراسة ومنها ما يلي:

القيمة السوقية

هي القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية أو أنه عبارة عن السعر الذي يحدث التعامل به في سوق الأوراق المالية، وإن هذه القيمة لا تتميز بالثبات بل بالتقلب والتغير من وقت لآخر، ولذا فقد يأخذ متوسط أسعار تداول الأسهم للسوق خلال فترة معينة، وتعتبر القيمة السوقية لأسهم الوحدة الاقتصادية أكثر أهمية من وجهة نظر المستثمرين المحتملين إذا ما قورنت بالقيمة الدفترية، وذلك لأن القيمة السوقية تعكس قيمة سهم المنشأة في السوق، وقد تكون معبرة بنسبة أكبر من القيمة الدفترية التي تبنا على أرقام تاريخية، غير أنه يمكن للمستثمرين المحتملين أن يعتمدوا على القيمة الدفترية لأسهم المنشأة في الفترات السابقة في التنبؤ بالقيمة السوقية في المستقبل، وكلما زادت القيمة الدفترية للأسهم زادت قيمتها السوقية، وتؤدي زيادة القيمة السوقية إلى زيادة سعر السهم في سوق الأوراق المالية (أبو حشيش، ٢٠٠٣).

وتتحدد القيمة السوقية لأسهم الشركة على ضوء القيمة الحالية للتدفقات النقدية العادية للشركة مطروحا منها الفوائد المدفوعة للدائنين والأرباح الموزعة لحملة الأسهم الممتازة والالتزامات في المسددة لصندوق تقاعد الموظفين زائد عامل النمو في قيمة الأسهم. كما تتأثر القيمة السوقية للأسهم بعدة عوامل من أهمها ما يلي:

– توقعات المستثمرين لربح الشركة في المستقبل وبالتالي التنبؤ بربحية السهم.

– التنبؤ بمقدار الأرباح المتوقع توزيعها.

– الظروف الاقتصادية والسياسية المتوقعة.

وعادة ما يداخل هذه العوامل عنصر الإشاعات وعدم الاعتماد على التحليل السليم، فضلا عن عوامل أخرى وبالإضافة للظروف العامة السائدة في السوق (نصر، ٢٠١٥).

معدل دوران السهم

يعد من أهم المعايير التي يجب أن تأخذ عين الاعتبار من قبل المستثمرين قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية سوق رأس المال التي يرغب الاستثمار بها، ن معدل دوران السهم يعد مقياسا للمفاضلة بين أسواق رأس المال والوحدات الاقتصادية داخل هذه الأسواق، لأنه مؤشر يستهدف قياس سيولة سوق رأس المال بالإضافة قياس سيولة السهم، حيث كلما زاد معدل دوران السهم ارتفعت سيولته وقلت مخاطرة، ويقاس بالمعادلة التالية: معدل دوران السهم = عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة / عدد الأسهم المكتتب فيها. (عابد، ٢٠١٨).

القيمة الدفترية

هي عبارة عن حصة السهم الواحد من صافي موجودات الشركة وليس لها تأثير كبير على أسعار الأسهم في السوق، ويهتم معظم المحللين بالسعر الذي يتداول به السهم خاصة إذا كان أقل من القيمة الدفترية للسهم، وهذا يفسر على أنه إشارة للشراء وهذا يرجع لاعتماد بعض المحللين استراتيجية القيمة كمفتاح للنجاح في شراء الأسهم وتقول هذه الفرضية ان الاسهم التي تكون (قيمتها السوقية / قيمتها الدفترية) متدنية تحقق معدلات أعلى من تلك الاسهم التي تكون) قيمتها السوقية / قيمتها الدفترية (مرتفع) (شراب، ٢٠٠٦).

نسبة التغير في سعر السهم

هي تتغير نتيجة الإعلان عن نتائج لا تكون متوقعة من السوق، بحيث أنه تتجه أسعار أسهم الشركات التي تعلن عن نتائج أفضل من المتوقع إلى الارتفاع، حتى أنه في حالات كثيرة ترتفع أسعار أسهم بعض الشركات بالرغم من إعلانها عن تحقيق خسائر لمجرد أن نسبة الخسارة كانت أفضل من المتوقع.

١,١,١ الدراسات السابقة

تناولت دراسة صراوي (٢٠١٩) أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال الاعتماد على نموذج (Basu, 1997)، وتم قياس أثره على العائد المحاسبي والممثل بالعائد على الأصول، والقيمة الاقتصادية المضافة في ظل وجود المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ومديونية الشركة)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في ظل وجود المتغيرات الضابطة (نسبة المديونية، وحجم الشركة)، في حين بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في ظل وجود المتغيرات الضابطة (نسبة المديونية، وحجم الشركة)، زيادة انتباه إدارات الشركات الصناعية بالتحفظ المحاسبي وتشجيعها على تطبيق وتفعيل سياسات التحفظ المحاسبي كأحد أدوات تحسين الأداء.

وقامت دراسة إبراهيم (٢٠١٨) باختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط ومخاطر القرارات الاستثمارية، وقد توصلت الدراسة إلى هذه النتيجة بعد الأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات الضابطة التي أوضحت الدراسات السابقة أن لها أثر على أخطار القرارات الاستثمارية، وهي درجة الرافعة المالية، الفرص الاستثمارية، حجم الشركة، عمر الشركة، ربحية الشركة، وتهديد الأرباح، وأوصت الدراسة بضرورة دراسة أثر آليات الحوكمة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط ومخاطر القرارات الاستثمارية.

وتعرضت دراسة أبو حميدة (٢٠١٧) إلى أثر التَّحْفُظُ المُحَاسَبِي على القيمة الاقتصادية المضافة لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي، واشتقاق النسب المالية الدالة على القيمة الاقتصادية المضافة لكل من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة التحفظ المحاسبي، مقاساً بالقيمة الدفترية إلى السوقية على القيمة الاقتصادية المضافة، وتَمَّ تأكيد ذلك من خلال وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة التحفظ المحاسبي، مقاساً بنسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية والعمليات، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به البيئة المشرفة على السوق المالي، بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي، والزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ، وضمن مستويات معقولة، كي تزيد من موثوقية المعلومات المعروضة والمتاحة لمستخدمي القوائم المالية كافة.

كما تحدثت دراسة عبيد (٢٠١٧) عن بيان أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في السوق الأول، والثاني، والثالث، في القطاعات جميعها، وتوصل نتائج الدراسة إلى وجود أثر لسياسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان - السوق الأول ويتبين ذلك بناء على جميع النماذج باستثناء نموذج (Basu, 1997)، ونموذج (Beaver & Ryan, 2000) وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل سياسات تحفيظ محاسبي ملائمة من قبيل الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان - القطاع المالي بناء على نموذجي (Basu)، ونموذج (C-score).

كما قامت دراسة (عوجة، ٢٠١٧) بقياس حجم ممارسات التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية الخاصة، والوقوف على أداء المصارف من خلال تقييم ادائها باستعمال مقياس (Tobin's Q)، كما توصلت نتائج أن تعدد الطرائق المستعملة كأساس لتحديد مستوى التحفظ المحاسبي الذي تمارسه الشركات ويعد مقياس القيمة الدفترية للقيمة السوقية من المقاييس الأكثر ملاءمة للتطبيق من قبل مختلف الأطراف ذات المصالح لأنه يستند على معاملات متاحة لدى كافة الأطراف على موقع هيئة الأوراق المالية ونشرات تداول أسعار الأسهم المتاحة على موقع سوق العراق للأوراق المالية، كما أوصت أن على المصارف التي تتبع ممارسات متحفظة عدم التخلي عن تطبيق تلك الممارسات مع السعي لتحقيق موازنة بين ارتفاع القيمة السوقية والقيمة الدفترية، إذ إن ارتفاع القيمة السوقية يعني تقييم أداء المصرف بشكل إيجابي ويعكس كفاءة أداء، أما ارتفاع القيمة الدفترية فيعني زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي مما يتطلب التطبيق بما يوفر معلومات أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار ويزيد من قيمة المصرف.

حيث اعتمدت دراسة (Khan, et al, 2016) على مقارنة لتأثيرها على العائد المحاسبي، إضافةً على قدرتها على توضيح محتوى المعلومات المحاسبية وتفسير التغير في أسعار الأسهم من خلال تحليل النسب المالية لعدد من الشركات المدرجة في البورصة الباكستانية للأوراق المالية خلال السنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١٢، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الاعتماد على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لغرض تفسير سلوك وتسعير أسهم الشركات التي جاءت أقل من المؤشرات التقليدية، وأيضاً عدم قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على شرح محتوى المعلومات الإضافية لأسعار الأسهم أو التنبؤ المستقبلي بسلوكها.

وبحثت دراسة (Novalia & Nindito, 2016) في تأثير التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة لسوق الأسهم على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا. ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم جمع بيانات من موقع البورصة في إندونيسيا خلال السنوات ما بين ٢٠١٣ - ٢٠١١، وتحليلها باستخدام نموذج انحدار متعدد، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبى للتحفظ المحاسبي على تقييم الأسهم بصورة منفردة، وأيضاً وجود أثر إيجابي للقيمة الاقتصادية المضافة على تقييم الأسهم بصورة منفردة، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية سوياً على تقييم الأسهم.

وقد أجرى النجار (٢٠١٤) دراسة لقياس مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك بيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج (Beaver & Ryan, 2000)، ونموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المحاسبي، وأظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كما وجدت الدراسة أن قطاع التأمين والبنوك هي الأكثر تحفظاً، في حين كان القطاع الاستثماري هو الأقل تحفظاً، وأن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر إيجاباً على القيمة السوقية للسهم، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور التي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ وضمن مستويات معقولة. وضرورة قيام مدقي الحسابات الخارجيين بإبداء رأيهم في مدى كفاية مستوى التحفظ داخل القوائم والتقارير المالية المنشورة.

٢،١،٢ التعقيب على الدراسات السابقة:

أوجه الاختلاف والاتفاق

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في، حيث لم تتحدث أي دراسة من الدراسات السابقة عن النسب المالية المختارة للأسهم لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، كما اختلفت في الأهداف، والتساؤلات البحثية، والفرضيات التي تم صياغتها لحل المشكلة، وكذلك عينة الدراسة، حيث طبقت على شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدة جوانب من أهمها أنها تتناول مفهوم التحفظ المحاسبي، ومفهوم التقارير المالية، والنسب المالية المختارة للأسهم.

١,١,٣ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها من الدراسات الأولى على حد علم الباحثان التي تناولت المتغيرين معاً (التحفظ المحاسبي، النسب المالية المختارة للأسهم) في البيئة الفلسطينية، وذلك لمعرفة أثر التحفظ المحاسبي على بعض النسب المالية المختارة للأسهم لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

١,١,٤ أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة، وصياغة وتحديد تساؤلات وفرضيات الدراسة وأهدافها، وبناء أداة الدراسة اللازمة لجمع المعلومات، والتعرف على الأساليب الإحصائية والمقاييس المستخدمة في تفسير النتائج ومناقشتها.

هذا فضلاً عن أن بعض الدراسات السابقة تعتبر نقطة انطلاق لهذه الدراسة، وذلك استكمال لما توصلت إليه الدراسات السابقة، وسد وإكمال بعض نواحي القصور في هذه الدراسات.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ظل الظروف الحالية من حالة عدم التأكد التي تحيط ببيئة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تضع الشركات على محك صعب للحفاظ على قدراتها التنافسية بالبورصة، حيث يسهم التحفظ المحاسبي، في الكشف عن مدى قدرة وكفاءة الشركات عن طريق زيادة قيمتها السوقية (Beaver & Ryan, 2000)، وبالتالي المحافظة على زيادة أسعار أسهمها في البورصة، ومن هذا المنطلق حددت مشكلة البحث من خلال البحث في أثر التحفظ المحاسبي على بعض النسب المالية المختارة للأسهم، والتي سيتم قياسها بالاعتماد على القيمة السوقية، ومعدل دوران السهم، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونسبة التغير في سعر السهم.

٢,١ أسئلة الدراسة

لذلك تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما أثر التحفظ محاسبي على التقارير المالية لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين؟
٢. ما أثر التحفظ المحاسبي على (نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية) لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين؟
٣. ما أثر التحفظ المحاسبي على (معدل دوران السهم) لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين؟
٤. ما أثر التحفظ المحاسبي على (نسبة التغير في سعر السهم) لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين؟

٣. أهداف وأهمية الدراسة

٣,١ أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على أثر التحفظ محاسبي على التقارير المالية لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين؟
٢. بيان أثر التحفظ المحاسبي على نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.
٣. توضيح أثر التحفظ المحاسبي على معدل دوران السهم لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.
٤. الكشف على أثر التحفظ المحاسبي على نسبة التغير في سعر السهم لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

٣,٢ أهمية الدراسة

تبرز أهمية البحث في تناولها موضوع معاصر وهو من المواضيع الذي شغل حيزاً كبيراً في اهتمامات الباحثين والمهتمين والشركات لاسيما حالات عدم التأكد المصاحبة لاتخاذ القرارات المالية، إذ يساهم البحث في تقديم الرؤى الواضحة

والمعلومات المفيدة للمهتمين بموضوع التحفظ المحاسبي فضلاً عن محاولة دراسة أثر التحفظ المحاسبي على بعض النسب المالية المختارة للأسهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة.

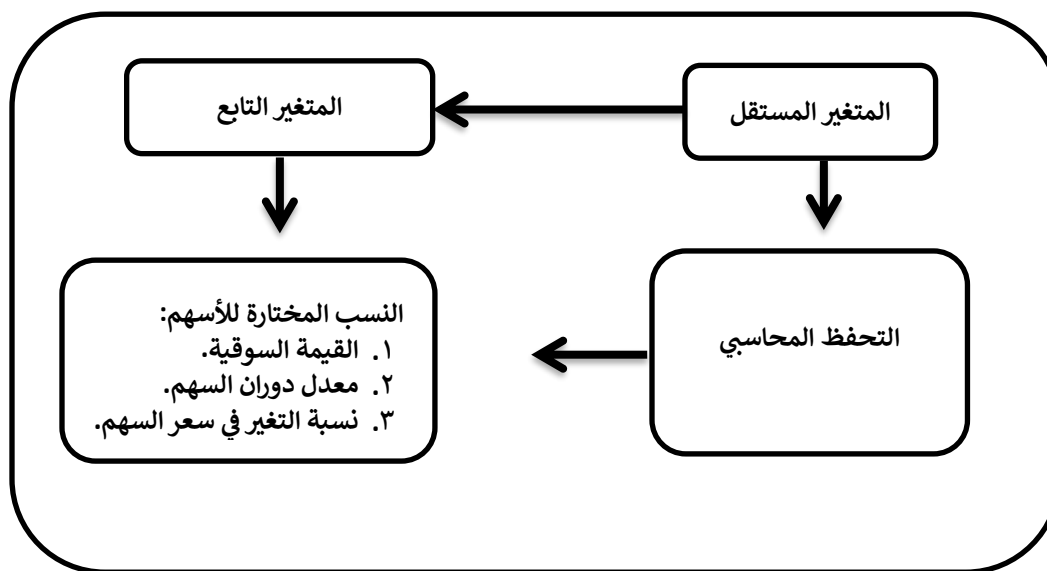
٤. الطريقة والإجراءات

٤,١ فرضيات الدراسة

- من خلال مشكلة البحث وتساؤلاتها يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:
- **الفرضية الرئيسة الأولى:** يوجد أثر للتحفظ محاسبي على التقارير المالية لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.
 - **الفرضية الرئيسة الثانية:** يوجد أثر للتحفظ المحاسبي على نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.
 - **الفرضية الرئيسة الثالثة:** يوجد أثر للتحفظ المحاسبي على معدل دوران السهم لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.
 - **الفرضية الرئيسة الرابعة:** يوجد أثر للتحفظ المحاسبي على نسبة التغير في سعر السهم لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

٤,٢ أنموذج الدراسة

إن البحث يشتمل على نموذجين لقياس التحفظ المحاسبي لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، وهي تمثل المتغير المستقل، وتشتمل أيضاً على ثلاث مقاييس لقياس النسب المختارة للأسهم للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين وهي تمثل المتغيرات التابعة، كما هي موضحة في الشكل (١).



الشكل (١): أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على: (المشهداني وحמיד، ٢٠١٤، أبو حميدة، ٢٠١٧؛ عبيد، ٢٠١٧).

٤,٣ أسلوب جمع وتحليل البيانات

تم استخدام البيانات المنشورة لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين للأعوام من (٢٠١٥-٢٠١٩) والموجودة على المواقع الإلكترونية لبورصة فلسطين، وذلك للوصول إلى البيانات اللازمة لحساب متغيرات ومؤشرات الدراسة

(التحفظ المحاسبي، القيمة السوقية، معدل دوران السهم، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة التغير في سعر السهم)، وبعد ذلك تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الدراسة.

٤,٤ مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة من شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (٩) شركات وهي (العقارية التجارية للاستثمار، الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار، فلسطين للتنمية والاستثمار، فلسطين للاستثمار الصناعي، الاتحاد للأعمار والاستثمار، المستثمرون العرب م.ع.م، شركة القدس للاستثمارات العقارية، فلسطين للاستثمار العقاري، شركة سند للمواد الإنشائية)، وقام الباحثان بتجميع البيانات التي تحتوي عليها القوائم والتقارير المالية للفترة من عام ٢٠١٥ ولغاية ٢٠١٩ حيث بلغت عدد المشاهدات (٤٥) مشاهدة أي (٥ سنوات × ٩ شركات = ٤٥ مشاهدة).

٤,٥ منهجية الدراسة

تشتمل منهجية الدراسة على الخطوات التالية:

– قياس متغيرات الدراسة

يتم قياس متغيرات الدراسة من خلال ما يلي:

١. قياس المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي)، وقد تم الاعتماد على قياسه على نموذجين:

نموذج (Basu, 1997)

ويميل هذا النموذج إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة، بسبب احتواء الفترة الحالية على خسائر مستقبلية وليس على أرباح مستقبلية، حيث يتوقع أن تكون أكثر حساسية من الناحية التزامنية للأنباء السيئة منها للأنباء الحسنة، أي أن التحفظ يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية في أثناء التقرير عن الأرباح، حيث تنعكس الأخبار السيئة عن الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ولهذا فمن المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطاً بحركة سعر السهم في الفترات التي تتصف بالأخبار السيئة أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأخبار الجيدة، وعليه فإن مقياس التحفظ هو الفرق بين حركة سعر السهم وإشارة الأرباح في فترات الأخبار السيئة وعلاقتها في فترات الأخبار الجيدة.

ويستخدم نموذج (Basu) الانحدار العكسي للأرباح مقسومة على سعر إغلاق السهم في نهاية العام السابق، وفقاً لنموذج الانحدار التالي:

$$X_{it} / P_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{i,t} + \beta_0 R_{i,t} + \beta_1 (R_{i,t} \times DR_{i,t})$$

حيث إن:

- X_{it} : ربح السهم العادي (Earning Per Share) للشركة i ، في الفترة t . (صافي الربح/ عدد الأسهم)
- $P_{i,t-1}$: سعر السهم في بداية الفترة أو سعر الإغلاق للسنة الماضية للشركة i .
- $DR_{i,t}$: العائد (صافي الأرباح) للشركة i للفترة t .
- $t \cdot DR_i$: متغير وهمي (Dummy Variable)، ويساوي (١) إذا كان $R_{i,t}$ أقل من الصفر (صافي خسائر)، و(٠) إذا كان $R_{i,t}$ أكبر من الصفر (صافي أرباح).

نموذج (Beaver & Ryan, 2000)، القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)

المؤشر طريقة القياس

ويساوي القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية.

BTM القيمة الدفترية = مجموع حقوق الملكية/ المتوسط المرجح لعدد الأسهم.

القيمة السوقية للسهم = سعر الإغلاق للسهم في السوق نهاية العام.

فإذا كان الفرق كبير بين الاثنين بمعنى أن القيمة الدفترية منخفضة والقيمة السوقية عالية فإن ذلك يشير إلى درجة عالية من التحفظ المحاسبي، وكلما كان الفرق كبير بين الاثنين المتمثل بانخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية فإنه يدل ذلك على أن الشركة أكثر تحفظاً (بمعنى أن التحفظ يحدث عندما تكون النسبة أقل من واحد) (Hille, 2011).

وقد ذكر وطبق هذا المقياس في كل من دراسة (المشهداني وحמיד، ٢٠١٤، أبو حميدة، ٢٠١٧؛ عبيد، ٢٠١٧).

٢. قياس المتغيرات التابعة (بعض المتغيرات الخاصة بالأسهم)

- القيمة السوقية: سعر الإغلاق للسهم في السوق نهاية العام.
- معدل دوران السهم: عدد الأسهم المتداولة خلال فترة معينة على عدد أسهم رأس مال الشركة المكتتب بها وعادة ما تكون هذه الفترة هي السنة المالية.
- نسبة التغير في سعر السهم. هي تتغير نتيجة الإعلان عن نتائج لا تكون متوقعة من السوق، بحيث أنه تتجه أسعار أسهم الشركات التي تعلن عن نتائج أفضل من المتوقع إلى الارتفاع، حتى أنه في حالات كثيرة ترتفع أسعار أسهم بعض الشركات بالرغم من إعلانها عن تحقيق خسائر لمجرد أن نسبة الخسارة كانت أفضل من المتوقع.

لاختبار فرضيات الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد البحث على منهجية متعارف عليها تقوم على الوصف ومن ثم اختبار البيانات الحقيقية المنشورة من قبل الشركات حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، أما طبيعة الدراسة فهي دراسة تطبيقية، حيث تم تطوير مقياس بهدف قياس أثر التحفظ المحاسبي على بعض النسب المالية المختارة للأسهم في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

٤,٦ المعالجة الإحصائية

لتحليل أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد، وذلك لبيان تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بالتحفظ المحاسبي في المتغيرات التابعة المتمثلة بالمتغيرات الخاصة بالأسهم لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، وتم ذلك من خلال استخدام البرامج الإحصائية EViews لدراسة الأثر والعلاقة الإحصائية، وقامت الدراسة باحتساب المقاييس الإحصائية للمتغيرات الدراسية وهي: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقل قيمة، وأكبر قيمة نتائج التحليل حيث وتم استخدام (Jarque-Bera) للتحقق من مدى اقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي.

جدول (١): اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test)

Jarque-Bera test				
المتغير	إحصائية J-B	الاحتمالية	الالتواء	التفرطح
ربحية السهم العادي	٣٤٢,٠٩	٠,٠٠	٣,٢٤	١٤,٨٥
سعر السهم في بداية الفترة	٥,١١	٠,٠٧٧	٠,٦٥٩	٢,٠٠٦
صافي الأرباح	٥,٧٦	٠,٠٥٦	٠,٨٣٥	٣,٥٣٢
التحفظ المحاسبي	٥,٨٢	٠,٠٥٤	٠,٧٢٢	٣,٩٣
القيمة السوقية	٥,١١	٠,٠٧٧	٠,٦٥٩	٢,٠٠٦
معدل دوران السهم	١٣٥,٣١	٠,٠٠٠	٢,٦١	٩,٧٠
نسبة التغير في سعر السهم	٢٣,٢٦	٠,٠٠٠	٠,٧٤٥	٦,١٩١

يتبين من الجدول (١) أن احتمالية اختبار J-B لبعض المتغيرات أقل من ٠,٠٥، مما يعني عدم اقترابها من التوزيع الطبيعي ويعزز هذه النتيجة نتائج الالتواء لا تقترب من الصفر، وأن التفلطح لا تقترب من (٣)، مما يؤكد عدم اقتراب بيانات الدراسة من التوزيع الطبيعي، وتم التغلب على هذه المشكلة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي (Naturai Log) لهذه المتغيرات (صافي، ٢٠١٥).

جدول (٢): اختبار التداخل الخطي (Variance Inflation Factor(VIF)

الرقم	المتغير	Tolerance	VIF
١	القيمة السوقية	٠,٦٩٠	١,٤٤٩
٢	معدل دوران السهم	٠,٨٧٢	١,١٤٧
٣	نسبة التغير في سعر السهم	٠,٦٩٠	١,١٤٧
٤	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	٠,٧٧٠	١,٢٩٩

٥	ربح السهم	٠,٩٨٨	١,٠١٢
٦	صافي الأرباح	٠,٧٤٢	١,١٨١

تم اختبار التدخل الخطي (VIF) لجميع متغيرات الدراسة كما هو موضح في جدول (٢) وتبين أنها دون (٥)، مما يعني أن نموذج الدراسة يخلو من مشكل التداخل الخطي. (صافي، ٢٠١٥)، وبذلك يكون الباحثان قد تأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

جدول (٣): التحليل الإحصائية لمتغيرات الدراسة

القيمة السوقية	معدل دوران السهم	نسبة التغير في سعر السهم	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	ربح السهم	صافي الأرباح
المتوسط	١٣,٨٨	٤,٠٤	١,٤٨	٠,٥١٦	٣٩٨٧٩٤٨.
أعلى قيمة	٩٠,٠٠	٧٨,٠٠	٣,٦٧٦	٦,٠٢	٢٣٤٣٤١٢٥
أقل قيمة	٠,٢٨	٠,٦-	٠,٤٥	-٠,٦	-١٤٦٠٣٢٩٤
الانحراف المعياري	١٨,٠٤٦	٢١,٥٤٩	٠,٧٢٢	١,١١٧	٧٨٨١٦٢٢.

يتضح من الجدول (٣) أن أعلى قيمة للقيمة السوقية كانت (٢,٧)، وأقل قيمة (٠,١٣)، بينما بلغت أعلى قيمة لمعدل دوران السهم (٩٠,٠٠)، في حين كانت أقل قيمة (٠,٢٨)، أما نسبة التغير في سعر السهم كانت أعلى قيمة (٧٨,٠٠)، كما بلغت أقل قيمة (٠,٦-)، بينما بلغت أعلى قيمة للقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (٣,٦٧٦)، وبلغت أقل قيمة (٠,٤٥)، أما ربح السهم بلغ أعلى قيمة (٦,٠٢)، وأقل قيمة (٠,٦-)، وبلغت أعلى قيمة لصافي الربح (٢٣٤٣٤١٢٥)، وأقل قيمة له (-١٤٦٠٣٢٩٤).

اختبار الفرضية الأولى

التي تنص على أنه يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) $(\alpha \leq)$ للتحفظ محاسبي في التقارير المالية الصادرة عن شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

تم التحقق من الفرضية من خلال تطبيق نموذج (Basu, 1997)، حيث يظهر الجدول التالي نتائج اختبار النموذج العام لمدى وجود ظاهرة التحفظ المحاسبي لدى شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (٤) تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر التحفظ المحاسبي على التقارير المالية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	١,٣١٥٧٤٤	٠,٤٠٧٣٣٦	٣,٢٣٠١١٧	٠,٠٠٢٤
DRIT	٧,٧٥٤-٠٨	١,٦٧٤-٠٧	٠,٤٦٣٤٠٦	٠,٦٤٥٥
RIT	-١,٣٦٨٥٧٤	١,١٠٥٥٧٨	-١,٢٣٧٨٨١	٠,٢٢٢٨
t × DRIT × Ri	-٥,٩٦٤-٠٨	٤,٤٦٤-٠٨	-١,٣٣٦٢٥٧	٠,١٨٨٨
R-squared	٠,٠٨١٥٥٤	Mean dependent var		٠,٨١٢٨٨٩
Adjusted R-squared	٠,٠١٤٣٥١	S.D. dependent var		٢,٠١٤٣١١
S.E. of regression	١,٩٩٩٨٠٥	Akaike info criterion		٤,٣٠٨٦٦٤
Sum squared resid	١٦٣,٩٦٨٠	Schwarz criterion		٤,٤٦٩٢٥٦
Log likelihood	-٩٢,٩٤٤٩٣	Hannan-Quinn criter.		٤,٣٦٨٥٣١
F-statistic	١,٢١٣٥٤٦	Durbin-Watson stat		١,١٢٣٨٧٧
Prob(F-statistic)	٠,٣١٦٩٢٠			

يتبين من الجدول (٤) أن معامل بيتا للمتغير (DRIT، Ri، t) تساوي (-٥,٩٦٤-٠٨) وأن القيمة الاحتمالية لها تساوي (٠,١٨٨٨) وهي أكبر من مستوي الدلالة (٠,٠٥) مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية، وكذلك أن قيمة (f) بلغت (١,٢١٣) بمستوى معنوية (٠,٣١٦) مما يؤكد على عدم معنوية نموذج الانحدار. مما يؤكد أنه لا يوجد أثر التحفظ المحاسبي

في التقارير المالية الصادرة عن شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، ونلاحظ أيضاً أن معامل التحديد (R^2) بلغ ١,٤٪ وهي نسبة منخفضة وهذا يشير إلى انخفاض مستوى التحفظ في التقارير وفق نموذج (Basu, 1997).

وبذلك نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري: لا يوجد أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتحفظ محاسبي في التقارير المالية الصادرة عن شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

وتتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسة (النجار، ٢٠١٤)، بينما اختلفت نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة كل من (صراوي، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ أبو حميدة، ٢٠١٧؛ عبيد، ٢٠١٧؛ عوجة، ٢٠١٧؛ Khan, et al., 2016؛ Novalia & Nindito, 2016).

قياس مستوى التحفظ في تقارير الشركات محل الدراسة باستخدام نموذج (Beaver & Ryan, 2000) (القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)

تم التحقق من هذه الفرضية باستخراج المتوسط الحسابي لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للسهم، لبيان هل شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين نموذج (التحفظ المحاسبي)، فإن كانت النتيجة أقل من ١ فإن الشركة تستخدم سياسة التحفظ المحاسبي في حين لو كانت أكبر فإنها لا تستخدم ممارسة التحفظ المحاسبي والجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥): مستوى التحفظ المحاسبي وفق نموذج (BTM)

جميع الشركات	متوسط القيمة الدفترية	متوسط القيمة السوقية	BTM	النتيجة
	١,٣٤٧	١,١٨٠	١,١٤١	لا تمارس التحفظ المحاسبي

يتبين من الجدول (٥) أن نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية تزيد عن (١) وبلغت (١,١٤١) وهذه مؤشر على أن الشركات محل الدراسة لا تمارس التحفظ المحاسبي في تقاريرها، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة نموذج (Basu, 1997).

والجدول (٦) يبين استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في شركات الاستثمار المدرجة في فلسطين من عام (٢٠١٥-٢٠١٩).

جدول (٦): سياسة التحفظ المحاسبي في شركات الاستثمار المدرجة في فلسطين من عام (٢٠١٩-٢٠١٥)

الشركة	متوسط القيمة الدفترية	متوسط القيمة السوقية	BTM	النتيجة (تمارس/ لا تمارس)	الترتيب
العقارية التجارية للاستثمار	٠,٩٣٠	٠,٧٢٠	١,٢٩١	لا تمارس	-
العربية الفلسطينية للاستثمار	١,٧٨٩	١,٩٨٠	٠,٩٠٤	تمارس	٢
فلسطين للتنمية والاستثمار	١,٩٥٤	١,٢٥٠	١,٥٦٣	لا تمارس	-
فلسطين للاستثمار الصناعي	٢,٤١٩	٢,٣٨٨	١,٠١٣	لا تمارس	-
الاتحاد للأعمار والاستثمار	١,٢٣٩	٠,٥٣٢	٢,٣٢٩	لا تمارس	-
المستثمرون العرب م.ع.م	١,١١٢	٠,٨٦٨	١,٢٨١	لا تمارس	-
القدس للاستثمارات العقارية	٠,٨٠٣	٠,٣٧٢	٢,١٥٧	لا تمارس	-
فلسطين للاستثمار العقاري	٠,٩٥٦	٠,٤٨٠	١,٩٩٢	لا تمارس	-
سند للمواد الإنشائية	٠,٩٢٢	٢,٢٤٠	٠,٤١٢	تمارس	١

يتبين من الجدول (٦) أن هناك شركتين فقط من أصل (٩) شركات من الشركات المدرجة في قطاع الاستثمار في بورصة فلسطين تمارس سياسة التحفظ المحاسبي وهي شركة سند للمواد الإنشائية أعلى تحفظاً تم شركة العربية الفلسطينية للاستثمار وهي الأقل استخداماً لسياسة التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية المنشورة.

اختبار الفرضية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) $(\alpha \leq 0,05)$ للتحفظ المحاسبي في القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (٧): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	٢,١٩٢٣٩٤	٠,٢١١٥٧٧	١٠,٣٦٢١٨	٠,٠٠٠٠
BTM	-٠,٧٠٢٦٩٩	٠,١٢٨٨٧١	-٥,٤٥٢٧٤٥	٠,٠٠٠٠
R-squared	٠,٤٠٨٧٩٢	Mean dependent var		١,١٥٣٥٥٦
Adjusted R-squared	٠,٣٩٥٠٤٣	S.D. dependent var		٠,٧٩٣٦٦٣
S.E. of regression	٠,٦١٧٣٠٣	Akaike info criterion		١,٩١٦٥١٣
Sum squared resid	١٦,٣٨٥٧١	Schwarz criterion		١,٩٩٦٨٠٩
Log likelihood	-٤١,١٢١٥٤	Hannan-Quinn criter.		١,٩٤٦٤٤٦
F-statistic	٢٩,٧٣٢٤٣	Durbin-Watson stat		٠,٦١٤٨٥٥
Prob(F-statistic)	٠,٠٠٠٠٠٢			

يتبين من الجدول (٧) أنه تم إعداد نموذج انحدار بسيط بين أثر للتحفظ المحاسبي في القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين ، فقد تبين لدينا أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (٠,٠٠٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) $(\alpha \leq 0,05)$ ، مما يدل على قبول الفرضية والتأكيد على وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين ، وقد تبين أيضاً أن معامل التحديد يساوي (٠,٣٩٥) وهذا يفسر ما نسبته (٣٩,٥٪) من التغيرات الحادثة في القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وتبين أن قيمة اختبار للقدرة التنبؤية مرتفعة مما يشير إلى صلاحية النموذج (F-statistic) للاستخدام.

تتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسة كل من (أبو حميدة، ٢٠١٧؛ عبید، ٢٠١٧؛ عوجة، ٢٠١٧)، بينما اختلفت نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة كل من (صراوي، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ النجار، ٢٠١٤؛ Khan, et al., 2016؛ Novalia & Nindito, 2016).

اختبار الفرضية الثالثة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) $(\alpha \leq 0,05)$ للتحفظ المحاسبي في معدل دوران السهم في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (٨): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر التحفظ المحاسبي على معدل دوران السهم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	١٨,١٦٦٩١	٦,٢١٤٢٠١	٢,٩٢٣٤٥١	٠,٠٠٥٥
BTM	-٢,٩٠٦٠٩٧	٣,٧٨٥٠٥١	-٠,٧٦٧٧٨٣	٠,٤٤٦٨
R-squared	٠,١٣٥٢٤	Mean dependent var		١٣,٨٧٠٦٧
Adjusted R-squared	-٠,٠٠٩٤١٨	S.D. dependent var		١٨,٠٤٥٩٩
S.E. of regression	١٨,١٣٠٧٦	Akaike info criterion		٨,٦٧٦٥٢٤
Sum squared resid	١٤١٣٥,١٦	Schwarz criterion		٨,٧٥٦٨٢٠
Log likelihood	-١٩٣,٢٢١٨	Hannan-Quinn criter.		٨,٧٠٦٤٥٧

F-statistic	٠,٥٨٩٤٩٠	Durbin-Watson stat	٠,٣٩٦٨٨٧
Prob(F-statistic)	٠,٤٤٦٨١٢		

يتبين من الجدول (٨) أن، فقد تبين لدينا أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (٠,٤٤٦)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يدل على رفض الفرضية والتأكيد على عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في معدل دوران السهم في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضاً أن معامل التحديد يساوي (٠,٠٠٩٤)، وتبين أن قيمة اختبار للقدرة التنبؤية تكاد لا توجد ضعيف وسلبية مما يشير إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) للتحفظ المحاسبي في معدل دوران السهم في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

لم تتفق نتائج هذه الفرضية مع أي دراسة من الدراسات السابقة، واختلفت نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة كل من (صراوي، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ النجار، ٢٠١٤؛ أبو حميدة، ٢٠١٧؛ عبيد، ٢٠١٧؛ عوجة، ٢٠١٧؛ Khan, et al., 2016؛ Novalia & Nindito, 2016).

اختبار الفرضية الرابعة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) للتحفظ المحاسبي على نسبة التغير في سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (٩): تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر التحفظ المحاسبي على نسبة التغير في سعر السهم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	١٤,٨٧٣٠٨	٧,٢٤٢٥٨٤	٢,٠٥٣٥٦٠	٠,٠٤٦١
BTM	-٧,٣٢٧٧٩٢	٤,٤١١٤٣٦	-١,٦٦١٠٩٠	٠,١٠٤٠
R-squared	٠,٠٦٠٢٩٩	Mean dependent var		٤,٠٤٠٠٠٠
Adjusted R-squared	٠,٠٣٨٤٤٥	S.D. dependent var		٢١,٥٤٩٥٠
S.E. of regression	٢١,١٣١٢١	Akaike info criterion		٨,٩٨٢٨٠٥
Sum squared resid	١٩٢٠٠,٧٠	Schwarz criterion		٩,٠٦٣١٠٢
Log likelihood	-٢٠٠,١١٣١	Hannan-Quinn criter.		٩,٠١٢٧٣٩
F-statistic	٢,٧٥٩٢٢٠	Durbin-Watson stat		٢,٧٣١٨٠٤
Prob(F-statistic)	٠,١٠٣٩٧١			

يتبين من الجدول (٩) أن، فقد تبين لدينا أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (٠,١٠٣)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يدل على رفض الفرضية والتأكيد على عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في نسبة التغير في سعر السهم في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضاً أن معامل التحديد يساوي (٠,٠٠٩٤)، وتبين أن قيمة اختبار للقدرة التنبؤية تكاد لا توجد ضعيف جداً مما يشير إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) للتحفظ المحاسبي في نسبة التغير في سعر السهم في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

تتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسة (Khan, et al., 2016)، بينما اختلفت نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة كل من (صراوي، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠١٨؛ النجار، ٢٠١٤؛ أبو حميدة، ٢٠١٧؛ عبيد، ٢٠١٧؛ عوجة، ٢٠١٧؛ Novalia & Nindito, 2016).

٥. نتائج الدراسة ومناقشتها

تعد هذه الدراسة محاولة للتعرف على أثر التحفظ المحاسبي على بعض النسب المالية المختارة للأسهم لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، حيث أن التحفظ المحاسبي للبيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تلعب دوراً أساسياً في بورصة فلسطين، والتي تجسد وتعكس طبيعة السياسات المحاسبية المطبقة، وطبيعة المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم وتغيراتها، وتوفير المعلومات الأساسية التي يجب أن يعتمد عليها المستثمرون في تحديد أسعار الأسهم على أساس سليم، وتقييم أداء شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، ومن ثم تحديد مجالات الاستثمار

المناسبة، ولكن تحديد أسعار الأسهم وعوائدها يتطلب أن يقوموا المستثمرون بتحليل النسب المالية للقوائم المالية المعدة وفق التحفظ المحاسبي تحليلاً دقيقاً لتحديد أفضل مجالات الاستثمار والتي يجب أن توجه إليها أموال المستثمرين.

رفض الفرضية الأولى وأنه لا يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، ونلاحظ أيضاً أن معامل التحديد (R^2) بلغ ١,٤٪ وهي نسبة منخفضة وهذا يشير إلى انخفاض مستوى التحفظ في التقارير وفق نموذج (Basu, 1997)، كما تم قبول الفرضية الثانية والتأكيد على وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في القيمة السوقية لشركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضاً أن معامل التحديد يساوي (٠,٣٩٥) وهذا يفسر ما نسبته (٣٩,٥٪) من التغيرات الحادثة في القيمة السوقية، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وتبين أن قيمة اختبار للقدرة التنبؤية مرتفعة مما يشير إلى صلاحية النموذج (F-statistic) للاستخدام، بينما تم رفض الفرضية الثالثة والتأكيد على عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على معدل دوران السهم في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أن معامل التحديد يساوي (-٠,٠٩٤)، وتبين أن قيمة اختبار للقدرة التنبؤية تكاد لا توجد ضعيفة وسلبية مما يشير إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتحفظ المحاسبي على معدل دوران السهم في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، كما تم رفض الفرضية الرابعة والتأكيد على عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في نسبة التغير في سعر السهم في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضاً أن معامل التحديد يساوي (-٠,٠٩٤)، وتبين أن قيمة اختبار للقدرة التنبؤية تكاد لا توجد ضعيفة جداً مما يشير إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) للتحفظ المحاسبي على نسبة التغير في سعر السهم في شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين.

٦. التوصيات

استناداً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة النظرية والميدانية، وعلى ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بضرورة إلزام شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين بزيادة مستويات التحفظ المحاسبي ضمن مستويات معقولة من شأنها أن تزيد من جودة التقارير المالية المتاحة للمستخدمين من أجل الحفاظ على مصداقية وشفافية التقارير المالية التي يتم نشرها هذه الشركات، ويتوجب على بورصة فلسطين باعتماد نموذج (Basu, 1997)، ونموذج (Beaver & Ryan, 2000)، ونموذج (F-statistic) التي أثبتت نجاحها في قياس التحفظ المحاسبي، والقيام باعتماده ضمن النماذج والنسب المالية التي يتم إرفاقها بالتقارير المالية السنوية للشركات، كمقياس يتيح للمستثمرين والمستخدمين الرجوع إليه عند اتخاذ قراراتهم.

كما يتوجب على إدارات شركات الاستثمار المدرجة في بورصة فلسطين بعقد المزيد من الدورات التدريبية والندوات العلمية المتخصصة بالتحفظ المحاسبي ومدى تأثيره على أسعار الأسهم وعلى جودة التقارير المالية، كما يجب القيام بإجراء العديد من الدراسات المحاسبية المتخصصة المتعلقة بأثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للمنشأة، وعلى الأداء المالي، وعلى المعدل العائد للأصول، مع إعادة تطبيق هذه الدراسة على قطاعات أخرى في بورصة فلسطين.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

إبراهيم، فريد. (٢٠١٨). أثر التحفظ المحاسبي المشروط على مخاطر القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على سوق الأسهم المصري [عرض ورقة]. مؤتمر الاتجاهات الحديثة في المحاسبة في ظل معايير التقارير المالية الدولية الحديثة وتأثيراتها الضريبية، جامعة عين شمس، مصر.

أبو حشيش، خليل. (٢٠٠٣). دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية: دراسة تطبيقية. مجلة البصائر، ٧ (٢)، ١٤٩-١٩٦.

أبو حميدة، أشرف. (٢٠١٧). أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

- إقبال، عمر، والقضاة، مأمون. (٢٠١٤). أثر الأزمة المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، ٢٢ (٢)، ٩١٦-٩٣٥.
- أبو خزانه، إيهاب. (٢٠١١). أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر.
- حمد، آمنة، والمومني، محمد عبد الله. (٢٠١٨). أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، ١٤ (١)، ٨١-١٠٧.
- شراب، صباح أسامة. (٢٠٠٦). أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- صافي، سمير. (٢٠١٥). مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام Eviews (ط. ١). منشورات الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- صراوي، محمد. (٢٠١٩). أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عابد، محمد. (٢٠١٨). أثر الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والخدمات المالية في بورصة فلسطين. *مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات*، ١ (٥)، ١-٢٥.
- عبد الملك، أحمد. (٢٠١٢). أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة في سوق المال المصري: دراسة نظرية تطبيقية. *مجلة الفكر الحاسبي*، ١٥ (١)، ١-٥٤.
- عبيد، إيمان. (٢٠١٧). أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.
- عوجه، حسنين. (٢٠١٧). التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، ١٩ (١)، ٢٢٣-٢٤٣.
- المشهداني، بشرى. (٢٠١٤). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، ٢٠ (٧٨)، ٣٥٩-٣٩٢.
- النجار، جميل. (٢٠١٤). قياس مستوى التحفظ في القوائم والتقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وأثره على القيمة السوقية للسهم. *مجلة البلقاء للبحوث والدراسات*، ١٧ (٢)، ١٧٨-٢٢٤.
- نصر، خالد. (٢٠١٥). أثر الإعلان عن توزيع الأرباح وربحية السهم في القيمة السوقية لأسهم الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية [رسالة ماجستير غير منشورة]. قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن.

References

- Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), 83-128.
- Goh, B. W., & Li, D. (2011). Internal controls and conditional conservatism. *The Accounting Review*, 86(3), 975-1005.
- Hellman, N. (2008). Accounting conservatism under IFRS. *Accounting in Europe*, 5(2), 71-100.
- Hille, J. C. (2011). Accounting conservatism. *Opheusden*, 4, 1-58.

-
- Kian, A., Faghih, M., & Amiri, M. (2021). The relationship between accounting conservatism and financial reporting readability in public companies. *Governmental Accounting*, 7(1), 129-144.
- Lu, X. C. (2012). Information asymmetry and accounting conservatism under IFRS adoption.
- Novalia, F., & Nindito, M. (2016). The influence of accounting conservatism and economic value added on corporate equity assessment. *Jurnal Ilmiah Wahana Akuntansi*, 11(2), 1.
- Obeidat ,M. (2003). The effect of conservatism on the relevance and reliability of accounting information [Doctoral dissertation]. Amman Arab University, Amman, Jordan.
- Pope, P. F., & Walker, M. (2003). Ex-ante and ex-post accounting conservatism, asset recognition and asymmetric earnings timeliness. Lancaster University and The University of Manchester.
- Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting conservatism: A review of literature. *Journal of Accounting Literature*, 34(1), 17-38.
- Leventis, S., Dimitropoulos, P., & Owusu-Ansah, S. (2013). Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry. *Corporate Governance: An International Review*, 21(3), 264-286.
- LaFond, R., & Watts, R. L. (2008). The information role of conservatism. *The Accounting Review*, 83(2), 447-478.